# بطاقة مشاركة

**الإسم و اللقب:.....العربـــــــي تيـــــقاوي.....**

**الوظيفة:..... أستاذ جامعي.....**

**المؤهل العلمي:.....أستاذ مساعد.....**

**التخصص: .....إدارة أعمال.....**

**الجنسية: .....جزائرية.....**

**المؤسسة.....جامعة العقيد أحمد دراية بأدرار.....**

**الهاتف.....النقال (34 79 53 0770).....**

**الفاكس: .....43 84 96 049.....**

**العنوان الإلكتروني:... tikkaoui2006@yahoo.com...**

**..... tikkaoui@maktoob.com .....**

**عنوان المداخلة:..... .....دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- كنموذج للمقاولاتية- من وجهة نظر العاملين.....**

**محور المشاركة : ..... حاضنات الأعمال .....**

**الوسائل المتطلبة لعرض المداخلة:.....DATA SHOW.....**

**لغة المداخلة: .....العربية.....**

**دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- كنموذج للمقاولاتية- من وجهة نظر العاملين.**

**ملخص الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية الصغيرة منها والمتوسطة في بناء القدرات التنافسية من وجهة نظر المبحوثين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استبانة لغرض جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة والتي بلغ عددها (20) مفردة، وقد تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة، اعتماداً على المتوسطات الحسابية وغيرها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

1- أن المتوسط العام لحاضنات الأعمال المؤسسات- المقاولاتية- الصغيرة والمتوسطة كانت مرتفعة، وأن تصورات أفراد عينة الدراسة المبحوثة لأبعاد القدرات التنافسية جاءت أيضاً مرتفعة.

2- أن هناك دوراً ايجابياً لحاضنات أعمال المؤسسات – المقاولاتية- الصغيرة والمتوسطة في بناء القدرات التنافسية (المرونة، معرفة أداء العمل، الجودة).

وتوصي الدراسة بضرورة تبني عينة الدراسة المبحوثة سياسية جديدة تعمل على التوسع في الدور الفعلي لحاضنات الأعمال من قبل المديرية الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة مقدرة مؤسساتها على التنافس، وذلك عن طريق التقرب إلى الفئات الشابة وخريجي المعاهد والجامعات، وتخصيص الدعم الكافي مالياً وفنياً وادرياً، والحرص على غرس ثقافة تنظيمية مرنة للمقاولاتية تدعم سياسة بناء القدرات التنافسية.

**الكلمات الدالة:** حاضنات الأعمال، القدرات التنافسية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**Abstract**

This study aimed to identify the role of incubator organizations depends heavily on small and medium enterprises in building the competitiveness from the viewpoint of the respondents and to achieve the objectives of the study was used to identify the purpose of collecting data from members of the study sample, amounting to (20) Single, have been using the Statistical Package for Science Social (SPSS) to analyze the data resolution, depending on the averages, etc. The study found a set of results, notably:

1 - that the overall average of business incubators institutions - Business Park - Small and medium was high, and perceptions of the study sample examined, the dimensions of competitiveness was also high.

2 - that there is a positive role in incubator institutions - Business Park - small and medium enterprises in building competitiveness (flexibility, knowledge of work performance, quality).

The study recommends the need to adopt the study sample examined, the new policy is working to expand the actual role of business incubators by the state Directorate of the small and medium enterprises to increase the ability of institutions to compete, and by drawing closer to the young graduates of institutes and universities, and the allocation of adequate support financially and technically, and management, and to ensure that instill an organizational culture that supports flexible Entrepreneurship policy of building competitiveness.

**1- المقدمة:**

إن التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم خاصة في الآونة الأخيرة جعل اقتصاديات الدول تمر بتذبذبات ومنعرجات حاسمة خاصة وقد أصبحت المؤسسات الكبرى تعيش في وسط تعددت فيه التقنيات وتطورت، وتوافرت فيه المعلومات واختلفت، وتعدت فيه كافة الحدود الجغرافية...الخ، عندها اكتشف علماء الإدارة ضرورة الاعتماد على النظام المقاولاتي باعتباره النواة الاستثمارية والتي يتم تجسيدها في شكل أنشأ مؤسسات صغيرة ومتوسطة باعتبارها الحل الأمثل لصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الكبرى، ذلك أنها تعد الأكثر تأثراً بالتطورات والتقلبات العالمية، حيث أصبح في الوقت الحالي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاع الأجدر بالتماشي مع أخر مستجدات العلوم والإدارة، من خلال سعي الدول إلى تشجيع الأنظمة المقاولاتية ودعم روح المبادرة والأعمال الحرة مع السعي إلى حماية هذه المشروعات من خلال متابعتها ومراقبة نشاطها بواسطة حاضنات الأعمال.

ومن هنا كانت حاضنات الأعمال بمثابة الآلية التي تعتمدها الدول لتحقيق الدعم التنافسي وذلك بوصف حاضنات الأعمال تطوراً فكرياً جديداً، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات مقاولاتية صغيرة ومتوسطة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، في الوقت الحالي أصبحت حاضنات الأعمال تعد سلاحاً تنافسياً يستهدف حضن المؤسسات المقاولاتية - الصغيرة والمتوسطة- حتى تصبح لها القدرة على التماشي مع بيئتها الخارجية، وامتلاكها المرونة الكافية للتأقلم مع مستجدات الإدارة، واستغلالها للفرص السوقية من خلال التقديم الجيد لطرق عملها وجودة منتجاتها، إلى أن تصبح قادرة لدخول إلى عالم المنافسة الذي يرتكز على الاهتمام بأولويات خلق الأسبقيات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج مختاراً للمقاولاتية في الجزائر.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية إنشاء حاضنات الأعمال والدور الذي تلعبه من خلال خدماتها ومرافقتها للمشروعات والمبادرات الحرة قبل انطلاقها وبعد إنشائها، ولا يتأتى ذلك الا بالتركيز على ضرورة بناء وتعزيز مقدرتها التنافسية.

## 2- منهجية الدراسة:

### 1- تساؤلات الدراسة(Problem of Study):

أوضحت الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المجسد للأفكار المقاولاتية في ولاية أدرار مواجهتها للعديد من الصعوبات الإدارية، المالية، التوجيهية...الخ، عند مرحلة الانطلاق وصولاً إلى محاولة اندماجها مع بيئتها المحلية، نظراً لنقص معرفتها بمحيطها التنافسية وصعوبة اندماجها، ومن هنا جاء هدف دراسة واقع المقاولاتية بالولاية مع الأخذ بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذجاً، ومدى حاجتها إلى الانتماء إلى جهات معنية تقدم لها الدعم والتوجيه الكافي الذي يساعدها على التقليل من مخاطر الدخول إلى مجال التنافسية وتوجيهها لتعزيز قدرات تنافسية.

وتصاغ إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما الدور الذي تلعبه حاضنات أعمال المشروعات المقاولاتية في شكليها الصغيرة والمتوسطة في بناء القدرات التنافسية من وجهة نظر المبحوثين؟

انطلاقاً من ذلك يمكن تحدد الإشكالية في التساؤلات التالية:

1. ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذجاً للمقاولاتية بالجزائر؟
2. هل تتوافر المعارف الخاصة بحاضنات الأعمال، والقدرات التنافسية في المؤسسات المقاولاتية في شكليها الصغيرة والمتوسطة لولاية أدرار من وجهة نظر المبحوثين؟
3. هل تدرك المؤسسات المقاولاتية في شكليها الصغيرة والمتوسطة أهمية امتلاكها للقدرات التنافسية من وجهة نظر المبحوثين؟
4. هل تدرك المؤسسات المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة العلاقة الارتباطية بين حاضنات الأعمال و بناء القدرات التنافسية من وجهة نظر المبحوثين ؟

### 2-أهمية الدراسة(Importance of Study):

تعد حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع الجديدة التي برزت على الساحة الإدارية، والتي لم تلقى الاهتمام الكاف من قبل الدارسين والباحثين في الدول العربية خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن هذا القطاع أصبح العصب المحرك لاقتصاد الدول بدلاً من الاعتماد على المؤسسات الكبرى، نظراً لتأثرها السريع بالتغيرات التكنولوجية والمرتبط باقتصاديات الحجم من جهة، ومن جهة أخرى لما يمثله هذا الموضوع من حداثة وصعوبة في التطبيق.

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة دور حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية في شكليها الصغيرة والمتوسطة في بناء القدرات التنافسية، بهدف الخروج بتوصيات تفيد المؤسسات المقاولاتية في شكليها الصغيرة والمتوسطة، وتتبين أهميتها الدراسة مما يلي:

**أولاً:** نقص اهتمام الباحثين بجانب بناء القدرات التنافسية في الأنظمة المقاولاتية.

**ثانياً:** الحاجة لمعرفة دور حاضنات الأعمال في تنمية عمل المؤسسات المقاولاتية في شكليها الصغيرة والمتوسطة.

**ثالثاً:** ضرورة الاهتمام بالجانب التنافسي لخلق أفكار ابتكارية لتطوير الأنظمة المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**رابعاً:** استفادة الباحثين والمهتمين في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العلمية والجامعات مما توصلت إليه هذه الدراسة.

## 3- أهداف الدراسة(Objectives of Study):

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية للمؤسسات المقاولاتية في شكليها الصغيرة والمتوسطة والذي يجزأ إلى:

1. التعرف على واقع المقاولاتية - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذجاً -بالجزائر.
2. إبراز وتوضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بحاضنات الأعمال والقدرات التنافسية.
3. التعرف على مدى كفاءة حاضنات الأعمال في مجال المقاولتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج.
4. توضيح العلاقة بين حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية الصغيرة منها والمتوسطة في بناء القدرات الريادية.
5. تقديم توصيات ومقترحات للقائمين على المؤسسات الحرة الصغيرة منها أو المتوسطة في كيفيات بناء قدراتهم التنافسية.

## 4- متغيرات الدراسة(Variables of Study):

1- **المتغير المستقل**: يتمثل في حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة.

2- **المتغير التابع:** يتمثل في القدرات التنافسية والتي تتفرع إلى:

1- المرونة. 2- معرفة أداء العمل. 3- الجودة.

## 5- الفرضيات(Hypothesis of Study):

**الفرضية العامة للدراسة:**

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين حاضنات الأعمال والقدرات التنافسية للمؤسسات المقاولاتية الصغيرة منها والمتوسطة.

وتنقسم إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية والمرونة.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية ومعرفة أداء العمل.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية والجودة.

**6- منهج الدراسة(Methodology of Study):**

انتهجت الدراسة المنهج التحليلي في الجزء النظري بالاعتماد على الدراسات النظرية المتوفرة، من المجلات والدوريات المحكمة، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة، بإعداد استبيان موجه لعدد من الموظفين في المديرية الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأدرار، كما استخدم في تحليل بياناتها واختبار فرضياتها البرنامج الإحصائي(SPSS)، من خلال بعض الأساليب الإحصائية التي تقتضيها طبيعة الدراسة لتدعيم النتائج.

**7- مجتمع الدراسة وعينتها:**

**مجتمع الدراسة(Stasistical Population of Study):**

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المشروعات المقاولاتية الصغيرة منها والمتوسطة، العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**عينة الدراسة(Sample of Study):**

اختيرت عينة عشوائية من العاملين في المديرية الولائية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأدرار قدرها (20) موظف يمثلون أعضاء الإدارة العليا(رؤساء الأقسام ونوابهم، رؤساء المكاتب ونوابهم، رؤساء المصالح ونوابهم، ونوابهم، الموظفين)، وتمثل هذه العينة المجتمع الإحصائي كاملاً بسبب محدودية عدد أفراد المجتمع مجال الدراسة.

**8-أداة الدراسة(Tool of Study):**

اعتمدت الدراسة على الاستبانة بشكل رئيسي كأداة لجمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة من عينة الدراسة، وتضمنت الاستبانة (29) فقرة موزعة على ثلاثة محاور والمتمثلة في المعلومات التعريفية ( الجنس، العمر، الوظيفة، المؤهل، سنوات الخبرة)، أما المحور الثاني فتمثل في المتغير المستقل حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية الصغيرة منها والمتوسطة، والتي شملت (12) فقرة، أما المحور الثالث فتمثل في المتغير التابع القدرات التنافسية والتي شملت (12) فقرة مقسمة على ثلاثة متغيرات رئيسة، متغير المرونة شمل(03) فقرات، و(03) فقرات لمتغير معرفة أداء العمل، أما متغير الجودة فقد شمل على (06) فقرات.

وبغرض التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات تم اللجوء إلى تفريغ إجابات أفراد العينة وفق مقياس ليكرت ذو الخمس درجات، الذي أعتمد للدراسة كما هو موضح في الجدول(01) التالي:

**الجدول(01): يوضح درجات مقياس الدراسة.**

| التقدير | أتفق تماماً | أتفق | غير متأكد | لا أتفق | لا أتفق تماماً |
|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

وقد وزعت (20) استبانة على موظفي مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأدرار، وقد استعيدت جميع الاستبيانات الموزعة، واستبعدت منها استبانة واحدة لعدم صلاحيتها للتحليل، وكان العدد الذي خضع للتحليل(19) استبانة وهي تمثل (95%) من إجمالي الاستبيانات الموزعة.

ولمعرفة ثبات أداة القياس وحتى تكون صالحة مهما اختلفت الفترة الزمنية للدراسة، فقد استخدم الباحث اختبار ألفا – كرونباخ (Cronbach's Alpha)، الذي بلغت قيمته (82.2%) وهي نسبة عالية جداً، كما أن اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة دلت على العلاقة القوية بينهما حيث بلغ معامل الارتباط سبيرمان (68%) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يدل على ارتفاع نسبة مصداقية مقياس الدراسة والثبات، مما يجعل هذه الأداة تعمل لصالح البحث.

**8-الإطار الزمني للدراسة(The Time of Study ):**

حدد الباحث الإطار الزمني للدراسة للفترة الممتدة من صدور المرسوم التنفيذي المتعلق بإنشاء حاضنات الأعمال في فيفري 2003 إلى سنة 2010.

**3-الإطار النظري والدراسات السابقة:**

**3-1 الإطار النظري للدراسة:**

**3-1-1: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية:**

قام العديد من الدارسين في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على محاولات جاد في صياغة مفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الا أنها لم تشهد اتفاقاً واضحاً نظراً لاختلاف وجهات النظر الكفيلة بتحديد حجم هذه المؤسسات، فقد ذهبت بعض الآراء إلى النظر إليها من جانب حجم العمالة المستخدمة، وأخر من جهة ارتباطها بحجم رأس المال المستخدم، بينما راح فريق ثالث إلى الاعتماد على حجم التكنولوجيا المستخدمة، الا أن الشيء الملاحظ اعتماد الدول العربية على معيار حجم العمالة كإطار لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

**1- وجهة النظر القائم على حجم رأس المال المستخدم:**

تتصف المؤسسات الصغيرة بمحدودية رأس مالها الا أنها تختلف من دول إلى أخر، فعلى سبيل المثال حددت أدارة المؤسسات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية حجم رأس مالها المستثمر الذي

لا يتجاوز (09) تسعة مليون دولار أمريكي، بينما المملكة المتحدة فقد اشترطت أن لا يزيد عن 2.2 مليون جنيه إسترليني.

**2- وجهة النظر القائم على حجم التكنولوجيا المستخدمة:**

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد الفنون الإنتاجية البسيط في عملها مع المحدودية في استخدام التكنولوجيا.

**3- وجهة النظر القائم على حجم العمالة المستخدمة:**

تعد من أهم المعايير في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا انه تعرف بمحدودية العمالة وتعرف على أنها " المشروع الذي يستخدم عدداً قليلاً من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية"[1]، المؤسسة المصغرة تلك التي تضم بين عامل إلى 09 عمال، أجراء، في حين المؤسسة الصغيرة التي توظف من 10 عمال إلى 49 عاملاً أجير، أما المؤسسات المتوسطة فهي التي تشغل بين 50عامل إلى 249 عاملاً أجير وتتميز باستقلاليتها"[2] فنشير على سبيل المثال حددت أدارة المؤسسات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية حجم عمالتها أن لا يزيد عن 250 عامل، بينما المملكة المتحدة فقد اشترطت أن لا يزيد عن 50 عاملاً ويعود هذا إلى اختلاف اقتصاديات الدول.

**4- وجهة نظر المشرع الجزائري:**

أخذت الجزائر بالمعايير الأوربية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة على أنها" تلك التي تشغل مت عامل إلى 09 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية10 ملايين دينار" [3]، أما المؤسسات المتوسطة فعرفتها على أنها " تلك التي توظف بين 50عامل إلى 250 عامل ويكون رقم أعمالها بين 200 مليون و 02 مليار دينار جزائري أو تكون إجمالي حصيلتها السنوية ما بين 100 مليون و500مليون دينار جزائري".[4]

إلا أن الشيء الملاحظ عل هذه التعاريف للمشرع الجزائري هو إهماله لجانب مهم تمثل في نوعية العمالة ومهاراتها تبعاً لحجم المؤسسة واستخداماتها التكنولوجية والمعرفية واهتمامها فقط بحجم العمالة المطلوب استخدامها.

**ثانياً: أهدافها:**

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وذلك من خلال:

- التخفيف من مخاطر التقلبات الاقتصادية بتنويع مصادر الدخل.
- المساهم في توطين الأنشطة الاقتصادية في المناطق المنعزلة لترقية وتثمين الثروة المحلية.
- استحداث روح المبادرة الفردية في التخلي عن المشروعات القديمة والبدء بأنشطة لم تكن موجودة من قبل.
-استغلال الطاقات الإنتاجية والبشرية والإمكانات المحلية في بناء استثمارات تجر بالنفع على المجتمع.
- خلق فرص عمل جديدة لخريجي المعاهد والجامعات وإدماج الفئات التي تم تسريحهم من العمل.
- تجسيد الأفكار الجديدة التي تتطلب إمكانات مالية وفنية معتبرة.

**رابعاً: تدعيم وإنشاء وتنمية روح المقاولاتية:**

انطلاقا من المعارف النظرية فقد تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرات والأعمال الحرة والمقاولة، ويعد بيتر دراكر من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك في سنة 1985 من إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولتية.

سعت العديد من الدول ولحل مشكلة الفقر والبطالة إلى دعم وإقامة نسيج من المؤسسات المقاولاتية الصغيرة منها والمتوسطة، ذلك ورغم ضعف مساهمتها في الأسواق العالمية من حيث إنتاجياتها الا أنها تعد الوسيلة الكفيلة بامتصاص القوى العاطلة، لتقليل من مستويات الفقر وامتصاص مختلف ضغوطات المجتمع التي تواجه الحكومات.

وفي هذا الإطار سعت العديد من الدول إلى دعم، إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باستفادة المستفيدين من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات الضريبية وإعانات من الدولة، من خلال إنشاء مراكز للمرافقة والتسهيل وحاضنات أعمال أو المشاتل، الا أن اغلب الدول بينت من خلال إحصائياتها وجود تراجع من قبل المبادرين بإنشاء الأعمال الحرة، حيث بلغ متوسط المؤسسات الجديدة ثلثي المؤسسات التي تم التحضير إلى إقامتها في الغالب، أي أن منشأ المؤسسة أو المقاول ينبغي عليه أن يتمتع بـ:

1- أن يكون صاحب مهنة.

2-أن يتوفر على روح المبادرة.

3- أن يتوفر على روح المخاطرة.

4- المقاول الناجح هو ذلك الذي يحسن استغلال الفرص أو يعمل على خلقها وحتى تتحول أفكاره إلى حقيقة يجب أن يحقق الشروط الثلاثة المذكورة سابقاً.

و من ناحية أخرى ترتبط عملية التقاول بالظروف المحيطة أي بمناخ الاستثمار وفي هذا الصدد تتحمل الدولة مسؤولية تهيئة مناخ مناسب للمستثمرين خاصة منهم المبتدئين و المستثمرين الصغار، وهكذا فإن الدعم المهني والتكوين يعدان اللبنة الأولى لتثبيت روح المقاولة في المجتمع، وبعد ذلك تأتي الخطوة التالية لسياسة الدعم والتي تتمثل في مختلف أشكال الدعم التي تشجع عمليات الإنشاء وفي آجال قصيرة وتساعد المؤسسة على تحقيق الاستمرارية والنمو أو التوسع .

**3-1-2: حاضنات الأعمال:**

**أولاً: ماهية حاضنات الأعمال:**

أظهرت الدراسات الحديثة أهمية الاهتمام بمتابعة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتأهيلها ومساعدتها للدخول في مجال السبق والتنافس، أدى ذلك إلى خلق هيئة تحمل على عاتقها مسؤولية توجيه ودعم نشاطها الإنتاجي والتسويقي ...الخ، وتزويدها بمختلف آليات لتحقيق نجاحات مستقبلية أطلق على هذه الجهة بحاضنات الأعمال.

أوردت أدبيات إدارة الأعمال جملة من التعاريف المتناولة لحاضنات الأعمال منها:

- تعرف على أنها " حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقتها لزيادة بين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق".[5]
- كما تعرف على أنها " عملية دينامكية لتنمية وتطوير المؤسسات خاصة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تضمن بقاءها ونموها خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات".[6]
- كذلك تعرف بأنها " منظومة متكاملة تعتبر كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل ولذلك يحتاج إلى حضانة تضمنه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية وتدفع به تدريجياً بعد ذلك قوياً قادراً على النمو مؤهلا للمستقبل ومزوداً بفعاليات وآليات النجاح".[7]

انطلاقاً من التعاريف السابقة نستنتج أن حاضنات الأعمال تقوم بدور الوسيط قبل مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أنها تساهم في:

- تزويد أصحاب الأفكار الابتكارية بالخبرات والمعارف اللازمة لنجاح مشروعاتهم.
- تقديم المساعدات والدعم المالي والبشري لتقليل من أعباء مرحلة الانطلاق.
- تسهيل جميع الإجراءات الميدانية مع مختلف الأطراف ذات العلاقة.
- متابعة المشروعات خطوة بخطوة وتذليل كافة الصعوبات.

نستخلص مما سبق أن حاضنات الأعمال تعد بمثابة حلقة الوصل الرامية إلى حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى مرحلة نضجها وتمتعها بالقدرة على الاستمرار في نشاطها مما يحتم على حاضنات الأعمال الانفصال عن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال نحو دعم مشاريع صغيرة ومتوسطة أخرى.

**- حاضنات الأعمال وفق المشرع الجزائري:**

أوضح المشرع الجزائري وفق المرسوم 78/03 الصادر في فيفري2003، بمشاتل المؤسسات التي من أهم أشكالها المحضة والتي عرفها على أنها" هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات".[8]

كما بين المشرع الجزائري أشكال وأنواع حاضنات الأعمال، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة عمومية صناعية أو تجارية، مؤسسة غير هادفة للربح، شركة تجارية، حيث يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة، وتتخرج المؤسسة المحتضنة بعد 18 إلى 36 شهراً، كما أهتم المشرع الجزائري بتحديد الجهات المعنية بتمويل حاضنات الأعمال في الجزائر عن طريق تقديم المساعدات من قبل:

-وكالة ترقية ودعم الاستثمار(APSI).

-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): تهدف لمساعدة فئة الشباب لإنشاء مؤسسات صغيرة.

**ثانياً: أهداف حاضنات الأعمال:**[9]

يتمثل الهدف العام في دعم المبادرات العلمية والمشروعات الناشئة التي لا تتوفر لها المقومات اللازمة للبدء الفعلي في العمل.

ومن أهم الأهداف الأخرى هي:[10]

- السعى إلى تطوير أفكار إبداعية تساهم في إيجاد مشاريع جديدة أو تطوير المشروعات القائمة.
- تمكين أصحاب الأفكار الابتكارية من تجسيد أفكارهم في شكل منتجات أو خدمات.
- توفير المناخ والإمكانات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.[11]
- السعي إلى جلب عمالة وطنية وتطوير مهارتها.
- تشجيع رجال الأعمال على القيام بإنشاء المشروعات الاقتصادية الواعدة.
- ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقطاعات الإنتاجية في السوق.
- توفير الدعم والتسهيلات والمساعدات والاستشارات.
- توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات في شكل مشروعات قابلة للتحول إلى منتجات.
- المتابعة المستمرة لعمل وسير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها بمدى تحقيق أهدافها.

أما الأهداف التي أشار إليها المشرع الجزائري فهي كالتالي:[12]

- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم للمؤسسات الجديدة.
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.
- العمل على أن تصبح في المدى المتوسط عاملاً استراتجياً في التطوير الاقتصادي في أماكن تواجدها.

**ثالثاً: أنواع حاضنات الأعمال:**

تطرقت جل الدراسات إلى أنواع حاضنات الأعمال كله من وجهة نظره ويمكن تصنيفها إلى الأتي:

**أ-التصنيف الأول:** صنف(NBEB. 2000) بحسب الملكية إلى ثلاثة أنواع وهي:[13]

1- **حاضنات أعمال خاصة:** تسعى إلى تحقيق أرباح وتصنف ضمن القطاع الخاص.

2- **حاضنات الأعمال العامة:** لا تسعى إلى تحقيق الأرباح بصفة مباشرة لكن تحظ بدعم ورعاية من قبل الجهات الحكومية وهدفها تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- **حاضنات الأعمال المختلطة:** وهي تدخل ضمن النوعين.

**ب: التصنيف الثاني:** تصنف إلى:[14]

1- **حاضنات الجيل الأول:** تدعم المؤسسات القائمة على المعرفة كرأس مالها، وهي ذات علاقة وطيدة بالجامعات والمعاهد...الخ، ويطلق عليها بالحاضنات التقنية الأساسية.

2- **حاضنات الجيل الثاني:** تدعم المؤسسات ذات النشاط الريادي والصناعي والغذائي...الخ، من قبل مراكز الأبحاث والدراسات الفنية، لها علاقة وطيدة بالجماعات المحلية والغرف التجارية...الخ، ويطلق عليها حاضنات ذات القاعدة التقليدية.

3- **حاضنات الجيل الثالث:** تقديم الدعم إلى كافة المؤسسات الصغيرة والمتمثلة في الخدمات الاستشارية والدورات الفنية ويطلق عليها حاضنات مراكز التجديد.

**ج: التصنيف الثالث:** يقسم إلى:[15]

- **حاضنات الأولية:** استقطاب رأس المال الأجنبي.
- **حاضنات الإقليمية:** استثمار الطاقات البشرية أو شريحة محددة من المجتمع.
- **حاضنات الصناعية:** تبادل التسهيلات والتركيز على الدعم التقني والمعرفي.
- **حاضنات القطاع المتخصص:** خدمة قطاع متخصص مثل البرمجيات والصناعات الهندسية.
- **حاضنات التقنية:** خدمة تصاميم متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية مع أجهزة متقدمة.
- **حاضنات البحثية:** تطوير أبحاث وأفكار أكاديمية.
- **حاضنات الافتراضية:** خدمة قطاعات مختلفة باعتماد شبكة المعلومات.
- **حاضنات الإنترنت:** مساعدة الشركات الناشئة في مجال الإنترنت والبرمجيات.

### 3-1-3: القدرات التنافسية:

**أولاً: مفهوم التنافسية:**

تناولت جل أدبيات الإدارة جملة المفاهيم المتعلقة بالتنافسية على مستويات متعددة، لكن بحثنا هذا يتم فيه التركيز على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل مجال نشاطها من ذكر التعاريف التالية:

عرفها (PERCEROU, 1984) على أنها " تقاس من خلال أداء المؤسسة في السوق مقارنة بنظيراتها".[16]

كما أوردها المعهد العربي للتخطيط بأن التنافسية تعني " القدرة على التميز مقارنة بالمنافسين، استقطاب العملاء وزيادة رضاهم".[17]

أما البعض الأخر فقد ركزوا على ثلاثة عوامل وهي السعر، الجودة والتكلفة حيث أوضحوا أن التنافسية تعني " تقديم منتج ذو جودة عالية وسعر مقبول من قِبل الزبائن".[18]

فيما يرى البعض الأخر أن التنافسية هي " محفــز قوي يدفع نحو بدل المزيد من الجهد؛ قصــد تحسين متواصل للأداء على كل المستويات".[19]

بناء على ما سبــق ذكره يمكن تقديم صورة شاملة للتنافسيــة رغم تعدد أبعادهــا علــى أنهــا اجتهاد مؤسساتي فــي تحقيق ما يلي:

- التحسين المستمر للمنتجات.
- منتجات ذات جودة عالية مع التحكم في حجم التكاليف.
- التميز مقارنة المنافسين وتقديم الأحسن.

قصد احتلالها موقع تنافسي يضمن لها الاستمرارية في السوق، ويدفــــــع بها إلــى التفكير فــي إيجاد طرق تجعلها تحافظ وتطور من موقعها التنافسي لضمان بقاءها أطول فترة ممكنة.

**ثانياً: مفهوم القدرة التنافسية:**

تعرف على أنها مدى قدرة استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تكوين المزايــا التنافســية التي تستطيع من خلالها المحافظة على نفسها تجاه المنافسين وتعزيز مكانتها السوقية.

تستند القدرة التّنافسية إلى مجموعة من المعايير يمكن توضيحها في:

**1- الموقع في السوق:**

يتم التركيز في هذا الجانب على الطرق الكفيلة بتحقيق أهداف المؤسسة مع قدرتها على المحافظة على تموقعها في الأسواق، بتميز منتجاتها وطرق عمل عن المنافسين من خلال الحصــول علــى بــراءات اختراع أو تقديم خدمات فريدة مما يعطيها جاذبية تنافسية في السوق مع الاهتمام بجانب التكاليف وعدم إغفال النوعية والجودة في الأداء.

**2- المرونة:**

تركز على الاستجابة للتغيرات في توقعات ورغبات الزبائن والقدرة على تغيير النظام الإنتــاجي بمــا يتناسب وتلك التوقعات.[20]

**3- معرفة كيفية أداء العمل:**

تعد معرفة كيفية أداء العمل للمؤسسة بإتقان منتجات المؤسسة مقارنة بالمنافسين، سواء كــان ذلك في الميدان الإنتاجي أو التسويقي، ومن ثمة الوصول إلى اكتساب قدرة تنافسية فريــدة، وتســتمد معرفة كيفية العمل مصدرها من التجارب والجهود المكتسبة داخل المؤسسة، وحتى تؤدي معرفة كيفية العمل دورها الإيجابي، يجب إثراء محتواها باستمرار، والمحافظة عليها كأن يتم تضمين عقود العمــل بنود تنص المحافظة على معلومات المؤسسة، فكيفية معرفة العمل موردا يمكن تســويقه للمؤسســات الأخرى.

**4- الجودة:**

إن الجهود المبذولة لتعريف جودة الخدمة قد أتت بشكل كبير من القطاع الإنتاجي ولكن المعرفة بجودة السلع غير كافية لفهم جودة الخدمات؛ لما تمتاز به الخدمات من السلع الملموسة بالخصائص والمميزات تجعلها مختلفة عن السلع.

وقد تطرق العديد من الكتاب والباحثين للجودة، فمفهوم الجودة الأساس هو " التطابق مع المتطلبات"[21]

ويرى أن الجودة " أداء العمل سليماً كل مرة "،[22] أما الجمعية الأمريكية للرقابة على الجودة (ASQC) فقد عرفت الجودة على أنها " السمات والخصائص للسلعة أو الخدمة التي تعتمد في قدرتها على إشباع حاجات محددة "،[23] في حين عرفتها المنظمة الدولية للمعايير (ISO) بأنها " مجموعة الصفات والخصائص التي تتمتع بها سلعة أو خدمة ما تؤدي إلى إمكانية تحقيق رغبات معلنة أو مفترضة ضمنياً ".[24]

**5- الخدمات:**

وبقصد إزالة الغموض الذي يكتنف مفهوم الخدمة ولو نسبيًا، ارتأينا تسليط الضوء على عدد من التعريفات التي جاءت بها أدبيات التسويق:

يرى christopher lovelock: أن الخدمة هي "تجربة زمنية يعيشها العميل في أثناء تفاعله مع فرد من أفراد المؤسسة أو مع دعم مادي وتقني".[25]

يرى (eiglier et Langeard, 1999) أن الخدمة هي "نشاط أو مجموعة من النشاطات الناجمة عن تفاعل شخص أو آلة من المؤسسة والمستهلك قصد إرضاء هذا الأخير".[26]

وتعرف الخدمة على أنها" نشاط أو منفعة غير ملموسة لا ينتج عن الحصول عليها تملك أي شيء وقد يرتبط إنتاجها أولاً بسلعة ملموسة".[27]

وعرفت جمعية التسويق الأمريكية الخدمات بأنها " منتجات غير ملموسة يتم تبادلها مباشرة من المنتج إلى المستعمل ولا يتم نقلها أو خزنها، وهي تقريباً تفنى بسرعة".[28]

وبناءً على ما ذكر آنفاً يمكن النظر إلى إن الخدمات بالأصل هي نشاطات أو فعاليات غير ملموسة سريعة الزوال وهي تمثل نشاطاً أو أداء يحدث من خلال عملية تفاعل هادفة إلى تلبية توقعات العملاء وإرضائهم إلاً أنها عند عملية الاستهلاك الفعلي ليس بالضرورة أن ينتج عنها نقل الملكية.

**6- التكاليف:**

وهي لا تعني إنتاج المنتجات أو الخدمات بتكاليف منخفضة وإنما أن تكون بكلفة ذات علاقة بالنوعية مما يجعل من تلك السلع والخدمات جذابة في السوق وجني عائد مقبولا ويمكن تحقيق ثلاثة أنواع من الميزة الكلفوية، فممن المكن من خلال تحقيق كلفة متغيرة أقل، أو تحقيق مستوى أقل من نفقات التسويق، أو تحقيق مستوى أقل من النفقات التشغيلية والإدارية، وكل واحد من هذه الأنواع يمكن أن يبني ميزة يمكن المؤسسة من بناء تنافسية انطلاقا من التحكم في التكاليف.[29]

أن هذه المعايير تربطها علاقات متداخلة فيما بينها، فكل معيار يعد ضروري؛ لأنه يوضح

جانبًا من القدرة التنافسية، ويُحافظ على مكانة المؤسسة في بيئة مضطربة وعلى خلاف التنافسية فإن القدرة التنافسية تختص بالفرص المستقبلية، وبنظرة بعيدة المدى.

أما فيما يخص هذه الدراسة وبغية من الباحث في معرفة مدى جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية أدرار ومدى قدرتها على بناء قدرات تنافسية تبقيها في الأسواق المحلية ارتأت الدراسة إلى قياس القدرات التنافسية، بالاعتماد على ثلاثة معايير فقط لما لها من ضرورة وأهمية بناء على الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث وهي (معيار المرونة، معيار معرفة كيفية العمل، معيار الجودة)، أما باقي المعايير فقد قام الباحث بتسكينها.

**3-1-4: العلاقة بين حاضنات أعمال والقدرات التنافسية للمؤسسات-المقاولاتية- الصغيرة والمتوسطة:**

أصبحت حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم، التي تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المواجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم خاصة في البلدان النامية.

وقد تطورت صناعات الحاضنات بشكل كبير حيث أصبحت حوالي «150» حاضنة بالدول النامية و«465» حاضنة بالصين وحوالي «200» حاضنة في كلٍ من كوريا الجنوبية والبرازيل لكل منهما و«18» حاضنة في مصر و«2» حاضنة في المغرب وحاضنة واحدة لكلٍ من البحرين وتونس والجزائر، كما توفر الحاضنات وحدات إنتاجية وإدارية ذات تجهيزات خاصة ملائمة مقابل قيم مدعومة ولفترات لا تزيد عن فترة الاحتضان.

وتتأثر الصناعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من التحديات والمعوقات التي تؤدي الى صعوبة وضع إستراتيجية واضحة نظراً لعدم وجود خطط مستقبلية محددة وتحديات إدارية، تنظيمية، مالية، بشرية، مهنية، وتحديات تنافسية.

وتلعب حاضنات الأعمال دوراً لا يستهان به في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تكفل إذا أخذ صانعو خطط التنمية الصناعية وبخاصة على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى نمط حديث في التنافسية من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو السريع، وتقديم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروعات على أسس ومعايير متطورة، من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات وتقديم الدعم المالي والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وخلق صور ذهنية للنجاح وبيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة بالقدر الذي تؤسس فيه شبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة.

ولتفعيل دور الحاضنات في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ينبغي:

- توفير الاستراتيجيات المتطورة والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى،

- التركيز على احتضان المشروعات الجديدة والمشروعات في مرحلة النمو،
- التأكد من احتياجات تلك المشروعات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة،
- تركيز خدمات الحاضنة واستخدام كامل مساحتها لخدمة المشروعات الملتحقة،
- التقييم المستمر لبرنامج الحاضنات ومن ثم ضمان التطوير المستمر وحسن الأداء،
- الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشروعات،
- اختزال الإجراءات الحكومية والروتينية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة والاستفادة المثلى من برامج الحكومة،
- توفير التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة «صناعات مغذية» والمشروعات الكبيرة من خلال تقديم مستلزمات الإنتاج وتنويعها،
- خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة، مع تقديم قاعدة بيانات مناسبة للاطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس إيجاباً على إنتاجيتها،
- تقديم الحاضنات لتسهيلات بنكية للمشروعات المحتضنة،
- تقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي،
- تبني حاضنات الأعمال الأسلوب الحديث في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،

استخدام الحاضنات التكنولوجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات التي تركز على المهارات الحرفية المتميزة عالمياً وربط حاضنات الأعمال وبخاصة التكنولوجية بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث العالمية بما يوفر قدرات تنافسية أكثر لهذه الصناعات.

**3-2- الدراسات السابقة:**

1-دراسة عبد الرزاق خليل وآخرون، **دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة**،(2006):

تهدف الدراسة إلى توضيح ضرورة إكساب المؤسسات الصغيرة القدرة على الإبداع وجلب التكنولوجيا المساعدة على ذلك، عن طريق الاهتمام بدعم نظم حاضنات الأعمال في الجزائر.

تناولت هذه الدراسة إطار نظري يوضح مفاهيم المؤسسات الصغيرة في الدول العربية وكيفية إنشاءها مع التطرق إلى مختلف التهديدات التي واجهتها، بالإضافة إلى تقديم مدى بالعلاقة بين الإبداع في الوطن العربية والمؤسسات الصغيرة، ثم ربط الباحث بين مفاهيم وأنواع حاضنات الأعمال من خلال مهامها، أهدافها، أنواعها، وتجربة الجزائر في إقامة حاضنات الأعمال.

توصلت هذه الدراسة إلى تبين الدور المهم لحاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة لخلق طرق إبداعية كفيلة برفع مستوى تحديها أمام المؤسسات القائمة.

2-دراسة خليفي عيسى وآخرون، **مقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** (2006):

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للوصول إلى تحقيق التفوق وتعزيز الموقع التنافسي من خلال تحديد جملة من العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية المؤدية التميز.

تطرق هذه الدراسة إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي، ومقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على الإبداع والابتكار لتعزيز التنافسية، وأشار في الأخير إلى علاقتها بشروط التنمية المستدامة.

استخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات البحث أهمها السعي إلى التميز من خلال رضا للعاملين، تعزيز القدرة على الإبداع والابتكار باعتبارهما مفاتيح التمييز، الإدارة المستدامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مدخل مفيد لإحراز النمو وتهيئة مميزات تنافسية.

3- دراسة حسوني وآخرون، **رأس المال الفكري والميزة التنافسية: العلاقة والأثر، دراسة ميدانية في العامة للصناعات الميكانيكية** (2008):

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية العلاقة بين أفراد المنظمة العاملين، والقدرة على بناء مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات المنافسة، وقد أشارت إلى مجموعة من المفاهيم والنماذج الحديثة المتعلقة بالمزايا التنافسية.

تطرق هذه الدراسة إلى مفهوم المزايا التنافسية ورأس المال الفكري داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في العراق ودورها التنموي.

واستخلصت الدراسة أهمية رأس مالها الفكري في تحسن جودة منتجات المنظمة مع التحكم في حجم التكاليف وأكدت على دورها المهم في خلق ميزة تنافسية مقارنة بالمنافسين.

**4- عرض النتائج:**

**4-1- التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة.**

**1- التوزيع حسب الجنس:**

**الجدول(02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس.**

| الجنس | ذكر | أنثى | المجموع |
|---|---|---|---|
| العدد | 12 | 07 | 19 |
| النسبة | %63.2 | %36.8 | %100 |

يوضح من الجدول (02) أعلاه، أن نسبة (63%) من الذكور يمثلون جل أفراد العينة المبحوثة، في حين بلغت نسبة الإناث(37%) من عينة الدراسة، ويلاحظ أن نسبة الإناث تقترب من نسبة الذكور،

ذلك أن الفارق بينهما هو (05) أفراد بنسبة (26%) من عينة الدراسة، ويعزى هذا التقارب إلى عدة أسباب منها انخفاض معدلات الأمية، وتوجه المرأة الجزائرية إلى الاندماج في عالم الشغل.

**2- التوزيع حسب العمر:**

**الجدول(03): يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر.**

| العمر | أقل من 30 سنة | 30إلى أقل من 40 سنة | 40 إلى أقل من 50 سنة | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| العدد | 07 | 09 | 03 | 19 |
| النسبة | %36.8 | %47.4 | %15.8 | %100 |

يتبين من الجدول(03) أعلاه أن جل أفراد عينة الدراسة المبحوثة تتراوح أعمارهم بين 30 وأقل من 40 سنة، يمثلون نسبة (47%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وتليهم الفئة العمرية التي تقل أعمارها عن 30 سنة بنسبة (37%) من إجمالي أفراد العينة المبحوثة، في حين مثلت باقي الفئات العمرية( 40 سنة فأكثر) 16% من أفراد عينة الدراسة.

**3- التوزيع حسب المؤهل:**

**الجدول(04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل.**

| المؤهل | ثانوي | تقني سامي | الليسانس | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| العدد | 03 | 07 | 09 | 19 |
| النسبة | %15.8 | %36.8 | %47.4 | %100 |

يتبين من الجدول(04) أن أكثر من نصف عينة الدراسة هم من حملة الشهادات الجامعية(الليسانس)، والتي بلغت نسبتهم (47%) من أجمالي العينة المدروسة، هذا يبين أن المديرية الولائية العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تولي اهتمام كبير لمواردها البشرية المكونة أكاديمياً كسياسة تسعى من خلالها إلى تدعيم إدارتها بكفاءات عالية المستوى في مختلف التخصصات، وأن (37%)و(16%) من أفراد عينة الدراسة المبحوثة هم من مستوى الثانوي وحملة شهادة التقني سامي.

**4- التوزيع حسب سنوات الخبرة:**

**الجدول(05): يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.**

| سنوات الخبرة | اقل من5 سنوات | من 5 إلى أقل من 7 سنوات | 7 إلى أقل من 10 سنوات | من 10 فما فوق | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| العدد | 10 | 1 | 2 | 6 | 19 |
| النسبة | %52.6 | %5.3 | %10.5 | %31.6 | %100 |

يتبين من الجدول(05)، أن نصف أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، وهم الفئة الغالبة حيث يمثلون (53%) من إجمالي أفراد العينة المبحوثة، وتليهم الفئة التي لديها سنوات خبرة تفوق 10 سنوات بنسبة (32%) من إجمالي أفراد العينة المبحوثة، ونلاحظ تقارب نسبتي الخبرة للأفراد عينة الدراسة التي تتراوح سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بنسبتي (5.3%)و(10.5%) من إجمالي أفراد العينة المبحوثة.

**5- التوزيع حسب الوظيفة:**

**الجدول(06): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.**

| الوظيفة | مدير عام | رئيس قسم | موظف | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| العدد | 2 | 04 | 13 | 19 |
| النسبة | %10.5 | %21.1 | %68.4 | %100 |

يتبين من خلال الجدول(06) أن (68%) من أفراد عينة الدراسة يحتلون وظيفة موظفين داخل أقسام المديرية الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة، وتليها وظائف رؤوساء الأقسام بنسبة (21%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وشهدت نسبة ضعيفة للوظائف المدراء حيث لم تتجاوز 10% أفراد عينة الدراسة، مما يعني أن أغلبية إجابات أفراد العينة كانت من قبل الموظفين داخل المؤسسة عينة الدراسة.

**4-2- التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة.**

**4-2-1- المتغير المستقل حاضنات الأعمال:**

وقد جاءت نتائج التحليل الخاصة بحاضنات أعمال المشروعات المقاولاتية على النحو الأتي:

**الجدول(07): نتائج التحليل الإحصائي لحاضنات الأعمال.**

| الرقم | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| | حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية | | | |
| 01 | تساعد حاضنات الأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة- المقاولة- في تخفيض مخاطر الدخول إلى الأسواق. | 3.74 | 1.097 | 9 |
| 02 | توفر حاضنات الأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة- المقاولة الدعم المالي المناسب بضمانات وشروط ميسرة. | 3.21 | 1.032 | 12 |
| 03 | تقدم حاضنات الأعمال مجموعة كاملة من البرامج والتدريبات لرجال أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال نشاطهم. | 3.84 | 0.764 | 6 |
| 04 | تنتهج حاضنات الأعمال سياسة تقليل التكاليف المختلفة التي تتحملها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بولاية أدرار في مرحلتي الانطلاق وأثناء التشغيل. | 3.95 | 0.970 | 5 |
| 05 | تقدم حاضنات الأعمال بولاية أدرار كافة التسهيلات لأكبر عدد من المستفيدين من برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة. | 4.00 | 1.154 | 4 |
| 06 | توفر حاضنات الأعمال الموقع الإستراتيجي الذي سيتم فيه ممارسة كافة أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. | 4.31 | 0.885 | 2 |
| 07 | تساعد حاضنات الأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة من استغلال أحسن الفرص السوقية. | 4.10 | 0.737 | 3 |
| 08 | توفر حاضنات الأعمال كافة التسهيلات القانونية والمالية للمساعدة في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة. | 3.68 | 1.376 | 10 |
| 09 | تقود حاضنات الأعمال إلى إتباع آلية واضحة تسهل استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنتمية إليها. | 3.84 | 0.602 | 7 |
| 10 | تمنح حاضنات أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاعدة معلوماتية متخصصة المرتبطة بالأسواق المستهدفة. | 3.63 | 0.830 | 11 |
| 11 | تساعد حاضنات أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سرعة الوصول إلى الأسواق المرغوبة . | 3.84 | 0.501 | 8 |
| 12 | تستفيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنتمية إلى حاضنات الأعمال من اختصار الوقت في إجراءات كافة المعاملات لأنشاءها. | 4.53 | 0.611 | 1 |
| | القيم الإحصائية الإجمالية لمتغيرات حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 3.89 | 0.29 | |

يلاحظ من الجدول(07) أن الأوساط الحسابية لجميع الفقرات تفوق الوسط الحسابي النظري(3.00)، وهذا يدل على وجود شبه اتفاق بين أفراد عينة الدراسة، ويزداد الاتفاق حول الفقرة(12) ذات الوسط الحسابي (4.53)، وبانحراف معياري(0.611)، والتي احتلت المرتبة الأولى من إجابات أفراد عينة الدراسة المبحوثة، ويعني هذا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنتمية إلى حاضنات الأعمال تستفيد من اختصار الوقت في إجراءات كافة المعاملات لإنشائها، وتليها الفقرات(06)، (07)، (05) التي بلغت متوسطها الحسابية (4.31)،(4.10)، (4.00) على التوالي، وبانحراف معياري (0.885)، (0.737)، (1.15)، مما يدل على أن حاضنات الأعمال توفر الموقع الإستراتيجي الذي سيتم فيه ممارسة أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتساعدها على استغلال أفضل الفرص السوقية، عن طريق تقديم كافة التسهيلات لأكبر عدد من المستفيدين من برامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بينما يقترب لفقرة (04) من حالة شبه اتفاق بين إجابات أفراد عينة الدراسة المبحوثة، حيث بلغت الوسط الحسابي (3.94)، وبانحراف معياري (0.970)، وهذا يدل على أن أراء العينة المدروسة تبين انتهاج حاضنات الأعمال سياسة التقليل من التكاليف المختلفة التي تتحملها المشروعات الصغيرة

والمتوسطة بولاية أدرار في مرحلتي الانطلاق وأثناء التشـــغيل، وتليهـــا الفقـــرات (03)،(09)،(11)، والتي تتساوى أوساطها الحسابية التي قدرت بـــ (3.84)، وبـــانحراف معيـــاري، (0.764)،(0.602)، (0.501) على التوالي، وهذا يعني أن إجابات الأفراد -عينة الدراسة- تتميز بحالة شبه الاتفاق تســـعى حاضنات الأعمال بتقديم مجموعة كاملة من البرامج والتدريبات لرجال أعمال المشـــروعات الصـــغيرة والمتوسطة في مجال نشاطهم، كما تقودهم إلى إتباع آلية واضحة تسهل استفادة المشروعات الصـــغيرة والمتوسطة المنتمية إليها مع تسهيل عملية الوصول السريع الوصول إلى الأسواق المرغوبة.

بينما اقتربت باقي الفقرات (01)،(08)،(10) من حالة الاتفاق المتدني بين إجابات أفـــراد العينة، حيث بلغت أوساطها الحسابية بين (3.74)، (3.68)، (3.63)، وبانحراف معيـــاري (1.097)، و(1.370) (0.830) على التوالي، مما يدل على أن آراء العينة المبحوثة تؤكد أن حاضنات الأعمـــال تساعد على التخفيض من تكاليف الدخول للأسواق، بتقـــديمها كافـــة التســـهيلات القانونيـــة والماليـــة للمساعدة في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تمنحها قاعدة معلوماتية متخصصة مرتبطـــة بأسواقها المستهدفة.

أما الفقرة (02) فلم يتجاوز وسطها الحسابي(3.21)، وبانحراف معيـــاري(1.032)، حيـــث أنها تقترب من حالة الاتفاق المتدني بين إجابات أفراد العينة المبحوثة، وهذا يعني أن حاضنات أعمـــال المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالولاية توفر الدعم المالي المناسب بضمانات وشروط ميسرة.

وبصفة إجمالية يمكن القول أن جميع آراء أفراد عينة الدراسة حول متغير حاضنات الأعمال هي ايجابية، كما هو مشير له في الجدول السابق أعلاه، حيث يفوق وسطها الحسابي الإجمالي(3.89)، وبانحراف معياري(0.29)، وهذا يدل على حالة شبه اتفاق أفراد عينة الدراسة المبحوثة بشأن إدراكهـــا أهمية دور حاضنات الأعمال وما تمتلكه من قدرات في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علـــى الدخول إلى عالم المنافسة.

### 4-2-2- المتغير التابع القدرات التنافسية:

وقد جاءت نتائج التحليل الخاصة بالقدرات التنافسية على النحو الأتي:

**الجدول(08): نتائج التحليل الإحصائي للقدرات التنافسية.**

| الرقم | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| | **أولاً: المرونة:** | **3.86** | **0.68** | |
| 01 | تمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة مرونة عالية في حجم الإنتاج بما يتناسب مع تقلبات الطلب. | 3.79 | 1.084 | 7 |
| 02 | تمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة مرونة عالية في حجم الاستجابة للتغيرات الحاصلة في حاجات ورغبات السوق. | 4.00 | 0.816 | 2 |
| 03 | لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة مرونة عالية في العمليات الإنتاجية من حيث استغلال المعدات والإمكانات المتوفرة. | 3.79 | 0.787 | 8 |
| | **ثانياً: معرفة أداء العمل:** | **3.12** | **0.620** | |
| 04 | تمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة التقنيات التكنولوجية اللازمة لتحويل المعرفة. | 2.95 | 0.911 | 11 |
| 05 | يمتلك موظفوا المشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرات والمهارات الكفيلة بتحقيق مستويات أداء أفضل. | 2.53 | 1.073 | 12 |
| 06 | تسعى موظفوا المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الاحتفاظ بالعناصر الكفؤة لتخفيض الكلف. | 3.89 | 0.936 | 3 |
| | **ثالثاً: الجودة:** | **3.81** | **0.426** | |
| 07 | تسعى المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستقطاب الأفراد ذو المهارات وخريجي الجامعات. | 3.89 | 1.17 | 4 |
| 08 | تهتم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتسليم السريع لمنتجاتها وفق رغبات الزبائن. | 3.84 | 0.764 | 6 |
| 09 | تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقدرات على الاستجابة السريعة لتقلبات الأسواق. | 3.31 | 0.945 | 10 |
| 10 | تسعى المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تقديم خدماتها ذات موثقيه عالية بالنسبة للمستهلك. | 3.79 | 0.713 | 9 |
| 11 | تسعى المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التزام بالجودة في تقديم خدمتها. | 3.89 | 0.936 | 5 |
| 12 | تهتم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باحترام آراء ومقترحات مقتني خدماتها. | 4.16 | 0.958 | 1 |
| | القيم الإحصائية الإجمالية لمتغيرات حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | **3.65** | **0.366** | |

يلاحظ من الجدول(08) أن الأوساط الحسابية لجميع الفقرات تفوق الوسط الحسابي النظري، وهذا يدل على وجود شبه اتفاق بين أفراد عينة الدراسة حول فقرات القدرات التنافسية المعدة في الاستبانة، ويزداد الاتفاق حول الفقرة(12) ذات الوسط الحسابي (4.16)، وبانحراف معياري(0.958)، والتي احتلت المرتبة الأولى من إجابات أفراد عينة الدراسة المبحوثة، ويعني هذا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تهتم باحترام آراء ومقترحات مقتني خدماتها، وتليها الفقرات(02) التي بلغ متوسطها الحسابي (4.00)، وبانحراف معياري (0.816)، مما يدل على امتلاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة مرونة عالية في سرعة الاستجابة للتغيرات الحاصلة في أسوقها.

أما الفقرات (06)،(07)،(11)، فقد تساوت متوسطاتها الحسابية التي بلغت (3.89)، وبانحراف معياري، (0.936)،(1.17)، (0.936) على التوالي، وهذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة المبحوثة تتميز بحالة شبه الاتفاق حول قيام موظفوا المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاهتمام بتخفيض تكاليفها، عن طريق السعي لاستقطاب خريجي الجامعات، مع ضرورة التزامهم بالجودة في تقديم خدمتهم، وتليها الفقرة (08) التي بلغ وسطها الحسابية (3.84)، وبانحراف معياري (0.734)، مما يدل على أن العينة المبحوثة تؤكد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بالتسليم السريع لمنتجاتها وفق رغبات زبائنها.

بينما اقتربت باقي الفقرات(01)،(03)،(10)، من حالة الاتفاق المتدني بين إجابات أفراد العينة، حيث تتساوى أوساطها الحسابية التي بلغت(3.79)، وبانحراف معياري (1.084)، (0.787)، (0.713)على التوالي، مما يدل على وجود مرونة عالية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حجم الإنتاج بما يتناسب مع تقلبات الطلب من جهة، واستغلال الطاقات والإمكانات المتوفرة من جهة أخرى، حتى تستطيع تقديم خدمات ذات موثقيه عالية بالنسبة لمستهلكيها.

أما الفقرة(09) فتقترب من حالة عدم التأكد حيث بلغ وسطها الحسابي (3.31)، وبانحراف معياري (0.945)، مما يعني أن عدم التأكد إجابات أفراد عينة الدراسة المبحوثة من قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستجابة السريعة لتقلبات الأسواق.

أما الفقرات(04)، (05) فقد تميزت بانخفاض متوسطها الحسابي عن الوسط الحسابي النظري الذي بلغ (2.95)، (2.53)، وبانحراف معياري (0.911)،(1.073)، وهذا يبين أن إجابات أفراد العينة المبحوثة تدل على عدم امتلاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة التقنيات التكنولوجية وضعف قدرات ومهارات موظفيها.

وبصفة إجمالية يمكن القول أن جميع آراء أفراد عينة الدراسة حول متغير القدرات التنافسية هي ايجابية، كما هو مشير له في الجدول السابق أعلاه، حيث يفوق وسطها الحسابي الإجمالي(3.65)، وبانحراف معياري(0.366)، وهذا يدل على التفاهم الكبير بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات متغير القدرات التنافسية.

بناء على ما سبق من تحليل لمتغيرات القدرات التنافسية لكل متغير على حدى، يتم عرض نتائج التحليل الوصفي بصفة إجمالية في الجدول الآتي:

**الجدول(09): نتائج التحليل الوصفي الإجمالي لمتغيرات القدرات التنافسية.**

| الرقم | متغيرات القدرات التنافسية | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| 01 | المرونة | 3.86 | 0.68 | 1 |
| 02 | معرفة أداء العمل | 3.12 | 0.620 | 3 |
| 03 | الجودة | 3.81 | 0.426 | 2 |
| | متغير القدرات التنافسية | 3.65 | 0.366 | |

يشير الجدول(09) أن متغير المرونة يحتل الريادة بوسط حسابي(3.86)، وبانحراف معياري(0.68)، ثم يأتي بعده متغير الجودة حيث بلغ وسطها الحسابي (3.81) ويبلغ انحرافها المعياري(0.426)، ويليه متغير معرفة أداء العمل بوسط حسابي(3.12) الذي يقترب من الوسط النظري، وبانحراف معياري(0.620)، وهذا يعني ضرورة اهتمام المؤسسات محل الدراسة بمعرفة كيفية أداء العمل.

وتشير نتائج التحليل الوصفي لمتغير القدرات التنافسية، إلى أن الوسط الحسابي الإجمالي بلغ (3.65)، بانحراف معياري(0.366)، مما يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة المبحوثة تتفق إلى حداً كبير على فقرات الاستبيان للمتغير التابع القدرات التنافسية.

وأخيراً يمكن أن نستنتج بناء على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة انطلاقاً من الجدول الآتي:

**الجدول(10): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة الإجمالية.**

| الرقم | متغيرات الدراسة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| 01 | حاضنات الأعمال | 3.89 | 0.294 | 1 |
| 02 | القدرات التنافسية | 3.65 | 0.366 | 1 |

انطلاقاً من الجدول (10) يتبين أن المتغير- المستقل- القدرات التنافسية احتل المرتبة الأولى، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.89)، وبانحراف معياري (0.294)، ويليها المتغير التابع القدرات التنافسية الذي بلغ وسطه الحسابي (3.65)، وبانحراف معياري (0.366)، وتشير جميع مؤشرات الدراسة إلى وجود شبه اتفاق بين إجابات أفراد عينة الدراسة المبحوثة، وهذا يدل على ايجابياتها بالنسبة للمديرية الولائية بأدرار العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

**4-3- نتائج اختبار فرضيات الدراسة.**

يقوم الباحث باختبار فرضيات الدراسة، وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وذلك لمعرفة دور حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- كمتغير مستقل- في المتغير التابع المتمثل في القدرات التنافسية، حيث تعد علاقة ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى

الدلالة(Sig)، أقل من مستوى (0.05)، والعكس صحيح، مما يعني أن علاقة التأثير ليست ذات دلالة إحصائية.

تنص **الفرضية العامة** على انه:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين حاضنات الأعمال والقدرات التنافسية للمؤسسات المقاولاتية الصغيرة منها والمتوسطة.

### 4-3-1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

**نص الفرضية**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية والمرونة.

كانت أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل المتمثل في حاضنات الأعمال والمتغير التابع المتمثل في المرونة، وبالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (SPSS) متضمنة في الجدول الآتي:

**الجدول(11): نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل "حاضنات الأعمال" والمتغير التابع "المرونة"**

| المتغيرات | المرونة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | معامل الثبات | معامل الانحدار | معامل التحديد $R^2$ | معامل الارتباط R | المعنويةsig |
| حاضنات الأعمال | 1.744 | 0.544 | 0.056 | 0.236 | 0.331 |

انطلاقاً من الجدول السابق يتبين لنا وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية(معنوية) بين حاضنات الأعمال والمرونة – خلال فترة الدراسة- فقد بلغ معامل الانحدار (0.544)، وهذا يعني أن حاضنات الأعمال لوحدها تساهم بنسبة (54%)، في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة – في التأقلم مع المستجدات البيئة بسرعة بافتراض ثبات العوامل الأخرى- وهذا الأثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية (5%)، أو أقل، أما القيمة (1.744) فتمثل مساهمة العوامل الأخرى مجتمعة في المرونة.

أما القابلية التفسيرية للنموذج والمتمثلة في معامل التحديد$\mathbf{R^2}$ فقد بلغت (0.056)، وهذا يعني أن 6% من التغيرات التي حدثت على المتغير التابع – المرونة- خلال فترة الدراسة يعود سببها إلى حاضنات الأعمال، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين الذي بلغ نحو(24%)، والتي تبين العلاقة الطردية الضعيفة بين المتغيرين.

وبهذه النتائج نرفض الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على انه (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية والمرونة)، لتحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على:

**(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية والمرونة).**

### 4-3-2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

**نص الفرضية**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية ومعرفة أداء العمل.

كانت أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل المتمثل في حاضنات الأعمال والمتغير التابع المتمثل في كيفية أداء العمل، وبالاستناد إلى البرنامج الإحصائي(SPSS) متضمنة في الجدول الأتي:

**الجدول(12): نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل "حاضنات الأعمال" والمتغير التابع " معرفة أداء العمل"**

| المتغيرات | معرفة أداء العمل | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | معامل الثبات | معامل الانحدار | معامل التحديد $R^2$ | معامل الارتباط R | المعنويةsig |
| حاضنات الأعمال | -3.002 | 1.574 | 0.556 | 0.746 | 0.000 |

انطلاقاً من الجدول السابق يتبين لنا وجود علاقة تأثير موجبة(طردية) ذات دلالة إحصائية(معنوية) بين حاضنات الأعمال ومعرفة أداء العمل – خلال فترة الدراسة- فقد بلغ معامل الانحدار (1.574)، وهذا يعني أن حاضنات الأعمال لوحدها تساهم بنسبة (157%)، في تطوير معرفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- محل الدراسة- في طريقة أداء عملها – بافتراض ثبات العوامل الأخرى- وهذا الأثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية (5%) أو أقل، أما القيمة (3.002-) فتمثل مساهمة العوامل الأخرى مجتمعة في معرفة أداء العمل.

أما القابلية التفسيرية للنموذج والمتمثلة في معامل التحديد$\mathbf{R^2}$ فقد بلغت (0.556)، وهذا يعني أن 56% من التغيرات التي حدثت على المتغير التابع –معرفة اداء العمل- خلال فترة الدراسة يعود سببها إلى حاضنات الأعمال، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين الذي بلغ نحو(75%)، والتي تبين العلاقة الطردية القوية جداً بين المتغيرين.

وبهذه النتائج نرفض الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على انه (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية ومعرفة أداء العمل)، لتحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على:

**(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$)بين حاضنات أعمال المؤسسات** المقاولاتية **ومعرفة أداء العمل).**

**4-3-3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**

**نص الفرضية**: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية والجودة.

كانت أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل المتمثل في حاضنات الأعمال والمتغير التابع المتمثل في الجودة، وبالاستناد إلى البرنامج الإحصائي(SPSS) متضمنة في الجدول الأتي:

**الجدول(13): نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل "حاضنات الأعمال" والمتغير التابع "الجودة"**

| المتغيرات | الجودة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | معامل الثبات | معامل الانحدار | معامل التحديد $R^2$ | معامل الارتباط R | المعنويةsig |
| حاضنات الأعمال | 1.338 | 0.637 | 0.193 | 0.439 | 0.060 |

انطلاقاً من الجدول السابق يتبين لنا وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية(معنوية) بين حاضنات الأعمال والجودة – خلال فترة الدراسة- فقد بلغ معامل الانحدار (0.637)، وهذا يعني أن حاضنات الأعمال لوحدها ساهمت بنسبة (64%)، في تقديم خدمات ذات جودة عالية لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة– بافتراض ثبات العوامل الأخرى- وهذا الأثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية (5%) أو أقل، أما القيمة (1.338) فتمثل مساهمة العوامل الأخرى مجتمعة في الجودة.

أما القابلية التفسيرية للنموذج والمتمثلة في معامل التحديد$R^2$ فقد بلغت (0.193)، وهذا يعني أن (19%) من التغيرات التي حدثت على المتغير التابع – الجودة- خلال فترة الدراسة يعود سببها إلى حاضنات الأعمال، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين الذي بلغ نحو(44%)، والتي تبين العلاقة الطردية المتوسطة بين المتغيرين.

وبهذه النتائج نرفض الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على انه (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية والجودة)، لتحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على:

**(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين حاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية والجودة).**

ومما سبق من اختبار للفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية العامة ترفض الفرضية العامة للدراسة، ولتعزيز هذا الرفض قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل المتمثل في حاضنات الأعمال، والمتغير التابع المتمثل في القدرات التنافسية كمحور عام، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها موضحة في الجدول الآتي:

**الجدول(14): نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل "حاضنات الأعمال" والمتغير التابع "القدرات التنافسية.**

| المتغيرات | القدرات التنافسية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | معامل الثبات | معامل الانحدار | معامل التحديد $R^2$ | معامل الارتباط R | المعنويةsig |
| حاضنات الأعمال | 0.354 | 0.848 | 0.46 | 0.68 | 0.010 |

انطلاقاً من الجدول السابق يتبين لنا وجود علاقة تأثير موجبة(طردية) ذات دلالة إحصائية(معنوية) بين حاضنات الأعمال والقدرات التنافسية – خلال فترة الدراسة- فقد بلغ معامل الانحدار (0.848)، وهذا يعني أن حاضنات الأعمال ساهمت بنسبة (85%) في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة – بافتراض ثبات العوامل الأخرى- وهذا الأثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية( 5%)، أو أقل، أما القيمة (0.354) فتمثل مساهمة العوامل الأخرى مجتمعة في القدرات التنافسية.

أما القابلية التفسيرية للنموذج والمتمثلة في معامل التحديد$R^2$ فقد بلغت (0.46)، وهذا يعني أن (46%) من التغيرات التي حدثت على المتغير التابع – القدرات التنافسية- خلال فترة الدراسة يعود سببها إلى حاضنات الأعمال، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين الذي بلغ نحو(68%)، والتي تبين العلاقة الطردية القوية بين المتغيرين.

وبهذه النتائج نرفض الفرضية الرئيسة الأولى والتي تنص على انه (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين حاضنات الأعمال والقدرات التنافسية للمؤسسات المقاولاتية الصغيرة منها والمتوسطة)، لتحل محلها الفرضية البديلة والتي تنص على:

**(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين حاضنات الأعمال والقدرات التنافسية للمؤسسات المقاولاتية الصغيرة منها والمتوسطة)**

**4- النتائج:**

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أشارت نتائج التحليل الوصفي أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت مرتفعة جداً، وتفسر هذه النتيجة على وجود نسبة اتفاق كبير جداً بين أفراد العينة على مدى استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خدمات حاضنات الأعمال بالولاية.

2- أشارت نتائج التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين على أبعاد القدرات التنافسية على أن المتوسطات الحسابية كانت مرتفعة، ولعل سبب هذا الارتفاع يعود إلى وعي عينة الدراسة إلى أهمية تبني سياسة بناء القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

3- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن جميع العلاقات الارتباطية دالة إحصائياً وعند مستويات ايجابية بين المتغير المستقل حاضنات الاعمال والقدرات التنافسية كمتغير تابع وقد بلغت القيمة الإجمالية (68%) وهي قيمة ايجابية تؤكد الدور الفعال لحاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في علاقتها مع بناء القدرات التنافسية.

4- توصلت الدراسة انطلاقاً من اختبار الفرضيات إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \geq 0.05$) بين حاضنات أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ولاية أدرار وبناء القدرات التنافسية ويعود ذلك إلى أن حاضنات الأعمال تساهم فعلاً بنسبة (85%) في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة .

**5- التوصيات:**

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

1- التعريف بأهمية حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم ثقافة المقاولاتية بالتقرب الفعلي إلى الفئات الشابة وخريجي المعاهد والجامعات، وأصحاب الأفكار الإبداعية، مع تقديم الدعم الكافي مالياً وفنياً وادرياً، وغرس ثقافة تنظيمية مرنة تدعم سياسة بناء القدرات التنافسية.

2- تدعيم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتزام المسيرين والعاملين بتوظيف أدوار حاضنات الاعمال بغية خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة كفؤة.

3- ينبغي أن تضع المديرية الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأدرار ضمن إستراتجيتها العمل على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء قدرات تنافسية تتميز بها عن باقي المنافسين.

4- إجراء بحوث مستقبلية لتشمل دراسة متغيرات أخرى لحاضنات الأعمال واستخدام أساليب متعددة لجمع المعلومات والبيانات، والسعي إلى إسقاط هذه الدراسة على موظفي المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتواجد بالولاية.

## 6- الهوامش والمراجع:

[1] العطية، ماجدة، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002.ص 15

[2] الصالحي، صالح، **أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية"**، القاهرة، أيام 18-22 يناير2004.

[3] وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ديسمبر 2001، ص 8.

[4] وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، نفس المرجع، ص 9.

[5] الحناوي، محمد، أبو قحف،ماضي توفيق، عبد السلام،السيد إسماعيل، زكي، رسمية، **حاضنات الأعمال**، الدار الجامعية، القاهرة، 2001.، ص 27.

[6] عتياني، رنا أحمد ديب، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم مؤسسات الأعمال الصغيرة في عصر العولمة**، مجلة روسيكادا، العدد 2، جامعة سكيكدة، الجزائر ديسمبر 2004، ص54.

[7] شلبي، نبيل، **نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية، ندوة" واقع ومشكلات المنشأت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"**، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، أيام 8-2002/10/9.، ص11.

[8] المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 26 فبراير 2003، **المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، العدد 14، ص 14.

[9] السنوسي، رمضان، الديوبي، عبد السلام، **حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة**، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، سلسلة كتاب تنمية الموارد البشرية والمشروعات الصغرى، الطبعة الأولى، 2003، ص 22-23.

[10] عبد الرزاق خليل، هناء، نور الدين، **دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أيام 17-18 أبريل 2006، ص 612.

[11] مجيد، هلال إدريس، عارف، معن ثابت، **دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أيام 17-18 أبريل 2006، ص 1018.

[12] المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003، المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ص 14.

[13] National Business**, Incubator Association** (NBIA), membre presse releases, 7/10/2000, pp 1-2

[14] عبد الرزاق، وآخرون، مرجع سابق، 2006، ص 613.

[15] الجبوري، ميسر إبراهيم أحمد، المعاصيدي، معن وعد الله، **الأدوار الإستراتجية المرتقبة لحاضنات الأعمال**، مركز الدراسات الاقتصادية، الموصل، العراق، 2004، ص 43.

[16] R., Percer, **Entreprise: Gestion et compétitivité**. et Econmic, 1984, p. 53

[17] الشيمي، بيومي، **دعم القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة عمل، وزارة التجارة والصناعة، الإدارة العامة لتنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أغسطس2007: ص 5.

[18] بوشناف، عمار، **الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادرها تنميتها وتطويرها**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002. ص 11.

[19] بوشناف، 2002، نفس المرجع: ص 11.

[20] حسوني، أثير عبد الأمير، **رأس المال الفكري والميزة التنافسية العلاقة والأثر: دراسة ميدانية في الشركة العامة للصناعات الميكانيكية**، مجلة القادسية المجلد 10، العدد 01، 2008: ص105.

[21] دعبول، محمد زاهر، أيوب، محمد، **مبادئ تسويق الخدمات**، الطبعة الأولى، دار الرضاء للنشر، سوريا، دمشق، 2003، ص 296.

[22] ويلسون، أوبر، **اتجاهات جديدة في التسويق**، ترجمة: نيفين غراب الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص25.

[23] مأمون، الدرادكه، طارق، الشلبي، **الجودة في المنظمات الخدمية**، دار صفاء، عمان، 2002.، ص14.

[24] باسردة توفيق سريع **التكامل بين إدارة المعرفة والجودة الشاملة وأثره على الأداء: دراسة تطبيقية على المنظمات اليمنية**، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد والإدارة ، قسم إ دارة أعمال، 2006.، ص82.

[25] Michel Lenglois et Gerard Tocguer, **Marketing des service, Lede effractionnaire, gaetan**, Marin éditeur, parius 1992. P23.

[26] Eiglier pierre et Eric Langeard, servuction, Le Merket ing des servies, 7 eme tirage, ed science internationale,1999. P 8

[27] أبوعلفة، عصام الدين أمين، **التسويق (المفاهيم- الاستراتيجيات)النظرية والتطبيق**، مؤسسة حورس الدولية للنشـــر والتوزيع،الإســـكندرية مصر، 2002، ص 475.

[28] سويدان، نظام، حداد، شفيق، **التسويق مفاهيم معاصرة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر (4) عمان، الأردن، 2003.، ص 227 .

[29] Best RJ, Maret- **based management: strategies for Growing Customer Value and profitability**, prentice-hall, Inc, U.S.A. 1997. P 14